الأمم المتحدة

TD/B/59/SC.I/L.2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: Limited
1 October 2012
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والخمسون
جنيف، ١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

الاستنتاجات المتفق عليها*

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الأول

(البند ٥ من جدول الأعمال)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يرحب* بالجهود التي بذلتها أمانة الأونكتاد للمساهمة في تنفيذ الالتزامات والإجراءات ذات الصلة من برنامج عمل اسطنبول، على النحو الوارد بالتفصيل في تقرير المعلومات الأساسية TD/B/59/3؛

٢- *يحيط علماً* مع الاهتمام بالتحليل المستند إلى الأدلة الذي يتناول تأثير الأزمات المتعددة الأخيرة (أزمتا الغذاء والوقود والأزمة المالية) في الأداء الاجتماعي الاقتصادي لأقل البلدان نمواً وتوقعاتها فيما يتعلق بالوفاء بمعايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠ والتحديات التي تواجهها في ضمان الأمن الغذائي، على النحو الوارد في الوثيقة UNCTAD/ALDC/2012/1؛

٣- *يسلم* بالتحديات المتعلقة بالحد من الفقر في أقل البلدان نمواً وفي مجال تحقيق هدف تمكين نصف البلدان في فئة أقل البلدان نمواً من الوفاء بمعايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، والتي ترجع بصورة كبيرة إلى ضعفها الاقتصادي واعتمادها الشديد على

* وُزعت هذه الوثيقة في غرفة الاجتماعات باعتبارها ورقة غير رسمية.

الرجاء إعادة الاستعمال

مجموعة ضيقة من الصادرات ذات القيمة المضافة المنخفضة، المعتمدة على مستوى منخفض من المهارات؛

٤- *يعترف* بأن تغير المناخ يؤثر تأثيراً غير متناسب في التنمية الاجتماعية الاقتصادية لأقل البلدان نمواً، نظراً لأنها أقل البلدان مساهمة في المشكلة، كما يرد في برنامج عمل اسطنبول، وأن أقل البلدان نمواً تواجه أيضاً تحديات في مجال تدهور البيئة؛

٥- بينما يرى أن أقل البلدان نمواً هي صاحبة الكلمة والمسؤولية الرئيسية في تنميتها، *يحثها* ويحث شركاءها الإنمائيين على اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول بغية بلوغ الأهداف والغايات الواردة فيه - والتي لا يمكن تحقيق معظمها إلا بتهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لاكتساب المزايا النسبية في مختلف القطاعات الإنتاجية وبدعم الاستثمار في بناء القدرات الإنتاجية، وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي، بما في ذلك تنويع السلع الأساسية والتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى تحسين التنمية الاجتماعية والبشرية وتحديد سياسيات اقتصادية واجتماعية للحد من الفقر، وخلق فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة وتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي بصورة شاملة ومستدامة وفقاً لمنظور يراعي المساواة بين الجنسين؛

٦- *يؤكد* استمرار الحاجة إلى تقديم الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً في مجالي التجارة والتنمية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا؛

٧- *يعرب عن قلقه* لأن التقدم نحو عتبات الخروج من الفئة لا يزال بطيئاً بصورة غير عادية، حيث لم يبلغ سوى خُمس البلدان في فئة أقل البلدان نمواً عتبة الدخل حتى الآن و لم يتحقق تقدم كبير في المعيارين الآخرين، وهما مؤشر الأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي. وفي حال استمرار الاتجاه الحالي، سيظل احتمال وفاء غالبية أقل البلدان نمواً بمعيار خروج أو معيارين احتمالاً ضعيفاً للغاية؛

٨- *يشجع* حكومات أقل البلدان نمواً على مواصلة الجهود لاستغلال إمكانات قطاعاتها المتعلقة بالسلع الأساسية في حفز التنمية والتحول الهيكلي، بوسائل منها تسخير المكاسب التي تتحقق في قطاع السلع الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإدماج سياسات السلع الأساسية في سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية وتحرير الإمكانات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة، والنمو الشامل وتعزيز المنافسة والقضاء على الفقر؛

٩- *يشجع أيضاً* الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نمواً الذين يمكنهم تقديم المساعدة المستمرة اللازمة لتحسين الإنتاجية الزراعية في أقل البلدان نمواً على أن يفعلوا ذلك عن طريق البحوث والابتكار والتطوير التكنولوجي؛

١٠- *يسلم* بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتخفيف تأثير تقلبات أسعار السلع الأساسية في اقتصادات أقل البلدان نمواً عن طريق زيادة الشفافية في قطاع السلع الأساسية، وتقليل الاعتماد على تصدير عدد محدود من السلع الأولية، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لبناء القدرات الإنتاجية واتخاذ التدابير للتصدي بفعالية لمشاكل الأمن الغذائي المستمرة منذ أمد طويل في هذه البلدان والاستثمار في البنى التحتية والموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية؛

١١- *يرحب* بعرض حكومة تركيا تقديم منح دراسية لطلاب الدراسات العليا من أقل البلدان نمواً في مختلف ميادين الدراسة بالجامعات التركية، بما فيها العلوم الطبيعية، والهندسة والعلوم التكنولوجية، والعلوم الطبية، والزراعة والعلوم الاجتماعية؛

١٢- *يشجع* الأونكتاد على الاستمرار في رصد التقدم الذي تحققه أقل البلدان نمواً لبلوغ الأهداف والغايات المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول بغية تحديد تجارب السياسات الناجحة وأفضل الممارسات بالإضافة إلى التحديات المتبقية التي ينبغي التصدي لها على المستويات الوطني والإقليمي والدولي؛

١٣- *يُهيب* بالأونكتاد أن ينفذ، بالتعاون مع الوكالات الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة، الفقرتين ٤١(س) و(ع) من ولاية الدوحة؛

١٤- *يشير* إلى القرارات الأخيرة[1] المتعلقة بصندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً؛ ويشجع البلدان التي يمكنها المساهمة في تنشيط هذا الصندوق على أن تفعل ذلك.

(١) انظر الفقرة ١٠ من الوثيقة TD/B/56/SC.I/L.2 والفقرة ١١ من الوثيقة TD/B/58/SC.I/L.2.